وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 27 مارس 2023

أخبار الطاقة

«أوبك+» توفر للمستهلكين إمدادات نفطية لدعم النمو الاقتصادي العالمي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المتوقع أن تبلغ توقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2023، ارتفاعاً بنسبة 2.6 ٪ على أساس سنوي، بعد نمو بنسبة 3.2 ٪ في عام 2022، على الرغم من هذا التباطؤ الطفيف، يظل النمو بنسبة 2.6 ٪ في عام 2023 مستوى نمو سليمًا عند النظر في التحديات العديدة التي يواجها الاقتصاد العالمي، وبحسب تقرير آفاق النفط الأخير لمارس، من منظمة أوبك، تتراوح هذه التحديات من مستويات التضخم المرتفعة في جميع أنحاء العالم وإجراءات التشديد النقدي اللاحقة، إلى عواقب التطورات الجيوسياسية في أوروبا الشرقية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، من المتوقع أن تظل اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مدعومة بالاستهلاك والاستثمار الصحيين. في الاقتصادات الناشئة، ستضيف إعادة فتح الصين، بعد رفع سياسة صفر كوفيد الصارمة، زخمًا كبيرًا للنمو الاقتصادي العالمي، علاوة على ذلك، من المتوقع أن تحقق الهند أداءً جيدًا في عام 2023، على خلفية خطط الإنفاق الحكومية التي تشمل زيادة الإنفاق على البنية التحتية وخفض ضريبة الدخل، بالإضافة إلى تدابير أخرى.

ومن المتوقع أن تواجه البرازيل وروسيا بيئات صعبة في عام 2023 لأسباب مختلفة، ومع ذلك فإن اقتصاداتهما تدعمها أسواق السلع القوية والإصلاحات الهيكلية وتدابير الدعم المالي، في الواقع، إن وجود سوق نفط عالمي مستقر، مدعوم بالجهود الناجحة للدول المشاركة في اتفاقية إعلان التعاون لتحالف أوبك+، سيوفر للدول المستهلكة إمدادات نفطية وفيرة لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

بينما يُنظر إلى توقعات النمو هذه على أنها متوازنة، إلا أن هناك بعض مخاطر الصعود المحتمل والتراجع. وقد تأتي احتمالية الاتجاه الصعودي من إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي للتضخم نحو النصف الثاني من 23 مع طلب أساسي سليم بدرجة كافية، علاوة على ذلك، قد يستمر الأداء الأفضل من المتوقع لمنطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2023.

ومن العوامل الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار حدوث انتعاش أقوى من المتوقع في الصين، مع تسارع الاستهلاك بشكل كبير، بعد سنوات من إجراءات الإغلاق الصارمة. وأخيرًا، من المرجح أن يؤدي حل التوترات في أوروبا الشرقية إلى زيادة احتمالية الارتفاع. من ناحية أخرى، لا تزال هناك مخاطر سلبية. وأي تأثير سلبي من السياسات النقدية الحالية، أو التدابير المحتلة المقبلة، يمكن أن تؤثر على أسواق الدين العالمية، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ويمكن أن تؤدي الزيادات السريعة في أسعار الفائدة ومستويات الديون العالمية إلى آثار غير مباشرة سلبية كبيرة، وقد تؤثر سلبًا على ديناميكية النمو العالمي. وقد تزيد التوترات الجيوسياسية المطولة في أوروبا الشرقية من المزيد من الانخفاض.

وبشكل عام، لا يزال الطلب على النفط مدفوعًا بالتعافي المستمر في قطاعي السفر والنقل. بعد النمو المقدر بـ 2.5 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2022، من المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل 2.3 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2023 إلى متوسط يبلغ 101.9 مليون برميل في اليوم.

بينما من المتوقع أن تقل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قليلاً عن مستويات ما قبل كوفيد في عام 2023، تشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط في المنطقة غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تجاوز مستويات عام 2019 بالفعل في عام 2022.

نظرًا للمستوى المرتفع المستمر من عدم اليقين فيما يتعلق بتوقيت ومدى الانتعاش الاقتصادي العالمي الكامل إلى مستويات ما قبل الجائحة في جميع القطاعات، تواصل الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) المشاركة في اتفاقية تحالف أوبك+ مراقبة تطورات السوق بعناية والتصدي للتحديات في من أجل ضمان استقرار السوق المستدام لصالح الاقتصاد العالمي.

ولاحظت أوبك تباين أسعار النفط الخام الفورية في فبراير على الرغم من وجود مؤشرات قوية على الأساسيات المادية لسوق الخام في أسواق حوض المحيط الأطلسي وشرق السويس، وشهد السوق الفوري اهتمامًا قويًا بالشراء، مدعومًا بالطلب القوي من المشترين الصينيين. ومع ذلك، فإن ضغوط البيع في أسعار العقود الآجلة، وارتفاع مخزونات الخام الأمريكية، وانخفاض هوامش التكرير أثرت على قيمة المعايير القياسية الفورية.

وارتفعت قيمة سلة أوبك المرجعية بشكل طفيف الشهر الماضي، حيث ارتفعت بمقدار 26 سنت، أو 0.3 ٪، على أساس شهري، لتقف عند 81.88 دولارًا للبرميل، وسط الأداء المختلط لمعايير الخام المتعلقة بمكونات سلة أوبك المرجعية، وأدى الانخفاض في أسعار البيع الرسمية للخامات الحامضة المتوسطة والثقيلة إلى تعويض القيمة المرتفعة لأسعار البيع الرسمية من الأصناف الحلوة والحد من ارتفاع قيمة سلة أوبك المرجعية.

وانخفض متوسط أسعار العقود الآجلة للنفط الخام في فبراير. وتسارع الانخفاض في النصف الثاني من الشهر، جنبًا إلى جنب مع عمليات البيع في أسواق الأسهم الرئيسية، حيث سيطرت المخاوف بشأن تأثير الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة من البنوك المركزية الرئيسية، بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، على معنويات السوق.

أدى انتعاش الدولار الأميركي والإعلان عن بيع 26 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأميركي وسط مؤشرات على وجود سوق جيد الإمداد إلى زيادة الضغط الهبوطي على أسعار العقود الآجلة، ومع ذلك، فإن احتمالية تعافي الطلب على النفط في الصين حدت من خسائر أسعار العقود الآجلة.

في فبراير، انخفض عقد الشهر الأول من برنت بمقدار 37 سنتًا أو 0.4 ٪ شهريًا إلى 83.54 دولارًا للبرميل، بينما انخفض عقد الشهر الأول لخام غرب تكساس الوسيط بمقدار 1.30 دولارًا أو 1.7 ٪ شهريًا إلى 76.86 دولارًا للبرميل. ارتفع عقد الشهر الأول لبورصة دبي للسلع المتعددة عمان بمقدار 1.08 دولار، أو 1.3 ٪، على أساس شهري، ليستقر عند 81.97 دولار للبرميل.

ورفعت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون مراكزهم الصعودية المتعلقة بخام برنت في النصف الأول من فبراير، مع ارتفاع العقود الآجلة والمراكز الطويلة الصافية إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2021. ومع ارتفاع أسعار العقود الآجلة للنفط والتفاؤل بشأن انتعاش قوي للطلب في الصين، جنبًا إلى جنب مع احتمالات تعطل الإمدادات من النفط الخام والمنتجات البترولية في أوروبا الشرقية، من المحتمل أن شجع المضاربين على رفع مراكزهم الطويلة وتقليل المراكز القصيرة.

تعزز المنحنى الأمامي لكل من برنت وعمان في فبراير مقارنة بالشهر السابق، وانتقلت الفروق الزمنية في أقرب الشهور إلى تراجع أوسع. كان المستثمرون أكثر تفاؤلاً بشأن توقعات توازن العرض / الطلب. ودعم الطلب القوي على شحنات التحميل الفوري، وتحديداً من المشترين الصينيين، واحتمال خفض برنامج التحميل في الموانئ الغربية لروسيا في مارس، قيمة عقود الشهر الأول مقارنة بالأشهر الآجلة. ومع ذلك، ظل هيكل أسعار خام غرب تكساس الوسيط في حالة استمرار، على الرغم من تقلص أقرب فارق زمني.

وتقلصت فروق الخام الحلو / الحامض للشهر الثالث في فبراير في جميع المناطق الرئيسية وسط انتشار أكثر إحكاما بين نواتج التقطير الخفيف / المتوسط وهوامش ناتج التقطير الثقيل، مثل انتشار زيت وقود الديزل عالي الكبريت، وفي الوقت نفسه، كان سوق الخام عالي الكبريت مدعومًا بالطلب المستمر من مصافي آسيا والمحيط الهادئ، وارتفاع هوامش تكرير زيت الوقود واحتمال انخفاض المعروض من خام الأورال الخام متوسط الكبريت في مارس.

النفط يتأهب لاستعادة مكاسبه وثقة المستثمرين وسط «الأزمة المالية»

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

برغم الأزمة المالية التي أربكت النظام المصرفي الأميركي والأوروبي، حافظ النفط على توازنه وأغلق الأسبوع الفائت مستقراً على ارتفاع أسبوعي، مما يعطي الأسواق دفعة في افتتاح تداولات الأسبوع، اليوم الاثنين، إذ من المرجح وبحسب بيانات «الرياض» أن ترتفع الأسعار، وذلك بعد التراجع الكبير الذي شهد انخفاض أسعار النفط منتصف الأسبوع الفائت إلى أدنى مستوياتها في عدة سنوات، فيما يبدو أن أسواق النفط قد وصلت إلى القاع وبدأت في صعود مشجع للأعلى. لحسن الحظ بالنسبة للمضاربين على الارتفاع، شهدت أسعار النفط في الأسبوع الحالي تحولًا ملحوظًا، حيث ارتفع خام برنت من أدنى مستوى في عامين حول 70 دولارًا للبرميل يوم الاثنين إلى 77.20 دولارًا أمريكيًا للبرميل في جلسة يوم الخميس بينما تعافى خام غرب تكساس الوسيط من حوالي 63 دولارًا للبرميل، وصل سعر البرميل إلى 71.20 دولارًا خلال الإطار الزمني، هذا ما يقرب من 10 ٪ ارتفاعا في غضون ثلاثة أيام فقط.

ويقول المحللون: إن فك طول المضاربة يبدو أنه قد اكتمل في هذه المرحلة، وبالتالي خفض ضغط البيع، لكنهم حذروا من أن الأسعار قد تعيد اختبار أدنى المستويات إذا رفعت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة معدل سياستها بأكثر من الهامش المتوقع على نطاق واسع وهو 25 نقطة أساس.

لحفظ ماء الوجه، نجحت الأسواق في تجاوز جدار القلق هذا بعد أن جاء رفع الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء متماشياً مع التوقعات، وأشار بنك الاحتياطي الفيدرالي أيضًا إلى أن دورة رفع سعر الفائدة الحالية تقترب من نهايتها.

واعترف جيفري كوري من بنك جولدمان ساكس بأن الأزمة المصرفية غير المتوقعة قد اربكت كبرى بنوك أميركا وأوروبا وأثّرت تباعاً بحدة أسعار النفط، ومع ذلك، يتوقع المحلل أن ترتفع الأسعار إلى 94 دولارًا للبرميل نزولاً من توقعات البنك الاستشاري السابقة عند 100 دولار للبرميل لهذا العام 2023.

ويتلقى النفط الدعم بشكل رئيس من الأساسيات في أسواق النفط التي ظلت دون تغيير إلى حد كبير، مما يدعم حالة الارتفاع السابقة، معززة بتحسن المؤشرات المادية الرئيسية، مثل هوامش التكرير والفوارق الزمنية والتي ظلت مستقرة وهي علامة إيجابية على أن الطلب قيد الاستخدام لا يزال قوياً ومن المرجح أن يستمر في دفع السوق الفعلي نحو الارتفاع.

ويجمع معظم المحللون ومن بينهم «الرياض» على أن الانهيار الأخير لأسعار النفط بسبب التوتر المصرفي كان مجرد مضاربة. لكن، بعد تسجيل أرباح قياسية لمدة عامين متتاليين وسط ارتفاع أسعار النفط والغاز، من المتوقع أن تنخفض أرباح قطاع الطاقة بشكل طفيف فقط في العام الحالي مقارنة بقطاعات السوق الأخرى.

ولاحظ المحللون أن أسعار السلع الأساسية قد انخفضت من مستويات عالية جدًا في وقت سابق من عام 2022، لكنهم توقعوا أن الأسعار من المرجح أن تظل قوية دوريًا حتى عام 2023. وهذا، جنبًا إلى جنب مع النمو المتواضع في الأحجام، سيدعم توليد تدفق نقدي قوي لمنتجي النفط والغاز. تقدر وكالة موديز أن الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك وإطفاء الدين في الولايات المتحدة لعام 2023 ستسجل 585 دولارًا، وهو أمر جيد لانخفاض متواضع بنسبة 6 ٪ عن مستويات عام 2022.

جاء تراجع النفط الحالي بسبب المخاوف المصرفية التي تطغى على أساسيات سوق النفط الخام. ومن المرجح أن تظل أسعار النفط محدودة النطاق. ولكن ارتفع النفط على أساس أسبوعي مع وعود الحكومة الأميركية بحماية المودعين في البنوك ونقص المفاجآت من مجلس الاحتياطي الفيدرالي مما أدى إلى تهدئة المستثمرين.

استقر النفط الخام فوق 69 دولارًا للبرميل يوم الجمعة، مسترددًا نحو ربع ما يقرب من 10 دولارات خسرها الأسبوع السابق. ولا تزال السلعة متقلبة، وطالما ظلت المخاوف المصرفية في طليعة الأسواق، فقد يكون لأساسيات النفط الخام تأثير محدود على تحركات أسعارها، كما قال المحللون.

وقالت ريبيكا بابين، كبيرة متداولي الطاقة للثروات الخاصة من بنك سي أي بي سي: «وجد النفط الخام دعما هذا الأسبوع بعد عدة أسابيع من الضغط المستمر»، «لكن الخوف من الركود والتداول المتقلب يبقيان العديد من المستثمرين في وضع الانتظار والترقب».

وجد المستثمرون أيضًا إشارات صعودية هذا الأسبوع، مع ارتفاع الصادرات الأميركية من الخام والمنتجات المكررة إلى مستوى قياسي بلغ 12 مليون برميل يوميًا، مما يشير إلى توقعات طلب أكثر وردية. في غضون ذلك، مددت روسيا خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا حتى يونيو.

ولا يزال النفط الخام يقرن مكاسبه الأسبوعية يوم الجمعة حيث تسببت إشارات جديدة من التوتر في القطاع المصرفي في ابتعاد المستثمرين عن الأصول ذات المخاطر العالية قبل عطلة نهاية الأسبوع. ولا يزال النفط في طريقه لأكبر انخفاض له في الربع الأول منذ عام 2020، عندما قضى الوباء على الطلب. وأثبت الركود الأميركي المحتمل، والتدفقات القوية للنفط الروسي في مواجهة العقوبات الغربية والضربات على مصافي التكرير في فرنسا، أنها قوى هبوطية.

كما جاء انخفاض النفط، ممزقًا المكاسب الأسبوعية، بسبب الأزمة المصرفية، بحسب انفيستنق د وت كوم، التي قالت تراجعت أسعار النفط الخام لليوم الثاني على التوالي يوم الجمعة، مما حد من انتعاشها من هبوط الأسبوع الماضي، حيث أعادت المخاوف بشأن دويتشه بنك إشعال الأزمة المصرفية من الولايات المتحدة إلى أوروبا، مما أدى إلى اندلاع السلطات المالية الأميركية حول ما يجب القيام به بعد ذلك.

أغلق خام غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك، أو غرب تكساس الوسيط، منخفضًا 70 سنتًا، أو 1 ٪، عند 69.28 دولارًا للبرميل بعد أن سجل أدنى مستوى له عند 66.85 دولارًا في وقت سابق من الجلسة. كان هذا هو اليوم الثاني على التوالي الذي ينخفض فيه خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1 ٪ أو أكثر عند الإغلاق.

وعلى الرغم من الانخفاض في الجلستين الماضيتين، أنهى مؤشر الخام الأميركي الأسبوع مرتفعًا بنسبة 3.8 ٪، بعد احتساب المكاسب من الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع. في الأسبوع الماضي، خسر خام غرب تكساس الوسيط ما يقرب من 10 ٪ على خلفية الأزمة المصرفية.

كما أغلق خام برنت المتداول في لندن منخفضًا 92 سنتًا، أو 1.2 ٪، عند 74.99 دولارًا، بعد أدنى مستوى في الجلسة عند 72.69 دولارًا. وعلى مدار الأسبوع، أغلق خام برنت على ارتفاع 2.8 ٪ بعد هبوط الأسبوع الماضي بالقرب من 10 ٪.

تراجعت أسهم وسندات دويتشه بنك يوم الجمعة، حيث أصبح المستثمرون حذرين من بعض البنوك الأوروبية في أعقاب مشاكل بنك كريدي سويس. وقال جون جونسون، مدير محفظة الائتمان في نيوبيرجر بيرمان، في تعليقات للعملاء: «يتعرض دويتشه بنك لضغوط الآن. والناس يعيدون وضع الروابط الضعيفة ويفرغونها، يريد الناس تجنب أي شيء يمكن أن يكون موضع تركيز». وذكرت وول ستريت جورنال أن ديون البنك الألماني ذات المخاطر العالية تراجعت أيضًا في السعر. وتم تداول أحد سندات المستوى 1 الإضافية للبنك عند أدنى مستوى له على الإطلاق، وفقًا لبيانات تريدويب وتكلفة التأمين على ديون دويتشه بنك ضد التخلف عن السداد، وفقًا لأسعار مقايضة التخلف عن السداد، مما أدى إلى زيادة الارتفاع الأخير.

في الولايات المتحدة، دفعت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين المنظمين الماليين في البلاد فيما يسمى بمجلس مراقبة الاستقرار المالي إلى اجتماع جماعي، لاتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية. اندلعت الأزمة المصرفية قبل أسبوعين مع الاستحواذ على مقرضين متوسطي الحجم حيث قام المودعون بسحب مليارات الدولارات منهم بعد خوفهم على ملاءتهم. وتقدم بنك سيليكون فالي لاحقًا بطلب الحماية من الإفلاس على الرغم من إنقاذ مؤسسة التأمين الفيدرالية. منذ ذلك الحين، واجهت البنوك الأميركية الأخرى، عمليات إيداع أيضًا.

كما اتخذت الأزمة بعدًا دوليًا بعد أن واجه بنك كريدي سويس ومقره زيورخ، وهو أحد الأسماء البارزة في العالم في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، مشكلات الملاءة المالية وكان لا بد من شرائه من قبل منافسه يو بي إس السويسري. والأزمة مهمة بشكل خاص للنفط والسلع الأخرى، التي تعتمد بشكل كبير على البنوك لتوفير السيولة.

«الغاز» يواصل خسائره مع انتهاء الشتاء

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

سجلت العقود الآجلة للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خسارة أسبوعية ثالثة على التوالي، حيث عادت إلى المستويات المنخفضة البالغة 2 دولار، حيث إن نهاية فصل الشتاء الدافئ بشكل غير عادي وبدء طقس ربيعي أكثر اعتدالًا يشير إلى عدم وجود طلب تدفئة أو تبريد من شأنه أن يجعل فرق جوهري للمستثمرين في الوقود. استقر عقد الغاز الأكثر نشاطًا في شهر مايو في هنري هب في بورصة نيويورك التجارية عند 2.361 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أو مليون وحدة حرارية بريطانية - بزيادة 7.8 سنتًا، أو 3.4 ٪ في اليوم، واستقر عقد الغاز لشهر أبريل عند 2.216 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بانخفاض 2.9 ٪ عن اليوم. لكن على مدار الأسبوع، انخفض كلا العقدين، حيث فقد الغاز لشهر أبريل 5 ٪ و3.5 ٪ في مايو، وأدى شتاء 2022 / 23 الدافئ في الغالب إلى انخفاض كبير في الطلب على التدفئة في الولايات المتحدة مقابل المعتاد، مما ترك كمية أكبر من الغاز في التخزين مما كان يعتقد في البداية.

استجابة للدفء وسحب التخزين الباهت، انخفضت أسعار الغاز من أعلى مستوى لها في 14 عامًا عند 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس، لتصل إلى 7 دولارات في ديسمبر قبل أن يتم تداولها في الغالب عند مستويات 2 دولار في المتوسط خلال الشهر الماضي.

وبلغ حجم التخزين الإجمالي 1.9 تريليون قدم مكعب، أو تريليون قدم مكعب، اعتبارًا من 17 مارس - بزيادة 36.1 ٪ عن مستوى العام الماضي البالغ 1.396 تريليون قدم مكعب، وأعلى بنسبة 22.7 ٪ من متوسط الخمس سنوات البالغ 1.549 تريليون قدم مكعب. وفي حين انخفض الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في مواسم معاكسة للموسم في يناير بمقدار 7.7 مليارات متر مكعب مقارنة بمتوسط زيادة موسمية عادية يبلغ 15 مليار متر مكعب، كان الطلب على الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا أقل بنسبة 25 ٪ من مستويات المتوسط الموسمي، وانخفضت مخزونات المنطقة بمقدار 11 مليار متر مكعب في يناير، أي أقل من متوسط السحب الموسمي البالغ 15 مليار متر مكعب، وبلغت المخزونات 72 في المئة ممتلئة بنهاية الشهر.

وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي الروسي بمقدار 0.8 مليار متر مكعب وبلغ أعلى مستوى له في 9 أشهر، وتم تحديث قواعد بيانات جودي للنفط والغاز يوم الخميس مع قيام ما يقرب من 50 دولة بالإبلاغ عن بيانات للشهر الأخير من يناير 2022. وتمثل البيانات المقدمة لشهر يناير أكثر من 57 بالمئة من الطلب العالمي على النفط وإنتاج الخام العالمي.

ومع ذلك، تراجعت عائدات الغاز الطبيعي الروسي الشهر الماضي مقارنة بشهر فبراير 2022، عندما غزت روسيا أوكرانيا. تراجعت عائدات الغاز الطبيعي بنسبة 42 ٪ حيث قطعت روسيا إمدادات الغاز عن عدد من عملاء الاتحاد الأوروبي بعد الغزو، كان التراجع في سعر خام الأورال، صنف الخام الروسي الرائد، السبب الرئيسي لانخفاض الإيرادات للبلاد في شهري يناير وفبراير من هذا العام.

في ملاحظة أكثر إشراقًا، من المرجح أن تظل هولندا مركزًا مهمًا للغاز الطبيعي، بعد كل شيء، أصبح الغاز الطبيعي عملة طاقة مهمة للغاية في أوروبا بعد التخلي عن النفط الروسي، وهولندا هي موطن لمرفق للغاز الأوروبي، تي تي إف، أكبر منصة تداول رقمية للغاز الطبيعي في أوروبا.

على مدى العقود الماضية، قامت الحكومة الهولندية باستثمارات كبيرة ونفذت سياسات جعلت من البلاد المركز الأوروبي الرئيسي للغاز الطبيعي، ويتعامل المعيار الأوروبي للغاز، تي تي إف، مع أكثر من 70 ٪ من تجارة الغاز في أوروبا في عام 2020. وتخطط الحكومة الهولندية أيضًا لتوسيع قدرتها على استيراد الغاز الطبيعي المسال في محطة البوابة في روتردام وكذلك محطة إيمس إنيرجي مما يضع هولندا في موقع قطب لتصبح أيضًا مركزًا مهمًا للغاز الطبيعي المسال نظرًا لبنيتها التحتية الواسعة بالفعل للغاز.

وفي رقعة أكبر المنتجين، تتطلع أستراليا، كبيرة المنتجين بالعالم، بالإيعاز لمصدري الغاز الطبيعي المسال على طول الساحل الشرقي للبلاد على تحويل إمدادات الغاز الفائض نحو المستهلكين المحليين وسط تناقص إنتاج الغاز الطبيعي الذي زاد من خطر حدوث نقص في الغاز بين عامي 2023 و2026.

في وقت، قالت إكسون إنها غير راضية عن آفاق الغاز الطبيعي المسال الإيطالي، وأفادت التقارير أن شركة النفط الأمريكية الكبرى المدرجة في بورصة نيويورك، تدرس بيع حصتها الأكبر في محطة روفيغو للغاز الطبيعي المسال التي تبلغ طاقتها 9 مليارات متر مكعب سنويًا كجزء من حملة أكبر للتصفية لبيع الأصول غير الأساسية.

وفي الولايات المتحدة، أدى توقف إعادة تشغيل إنتاج الغاز الطبيعي المسال في محطة فريبورت للغاز الطبيعي المسال إلى رفع الأسعار الأساسية في سوق الغاز بشرق تكساس هذا الشهر حيث أن العودة الوعرة للمحطة إلى الخدمة التجارية الكاملة تبقي أسواق الغاز الأمريكية والعالمية في حالة تأهب.

وفي مارس، بلغ متوسط شحنات الغاز إلى مصنع تسييل جزيرة كوينتانا ما يزيد قليلاً عن 1 مليار قدم مكعب في اليوم. لكن التدفقات إلى المحطة قد تأرجحت بشكل كبير، حيث تراوحت من 1.7 مليار قدم مكعب في اليوم تقريبًا في 5 مارس إلى حوالي 220 مليون قدم مكعب في اليوم في 7 مارس.

وساعدت عودة فريبورت من انقطاع دام ثمانية أشهر على رفع إجمالي شحنات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، والتي تسير الآن في طريقها إلى أعلى مستوى شهري جديد يبلغ حوالي 13.1 مليار قدم مكعب في اليوم حتى 24 مارس- وهو رقم في طريقه للوصول إلى أعلى مستوى. سجل الشهر التاريخي البالغ 12.8 مليار قدم مكعب / اليوم في مارس 2022.

ويراقب المشاركون في السوق تكثيف العمليات في فريبورت كعامل يمكن أن يعزز ضعف أسعار الغاز في ساحل الخليج لأنه يشدد أساسيات السوق الإقليمية. وخلال فترة الانقطاع الممتد في فريبورت، شهدت الأسعار الأساسية في قناة هيوستن شيب وكاتي هاب تقلبات شديدة، وتم تداولها في أكثر من عدة مناسبات بخصم 2 دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية أو أكثر إلى هنري هب. في الأشهر التي سبقت إغلاق المحطة، بلغ متوسط الأسعار الأساسية في محوري شرق تكساس حوالي 25 سنتًا فقط من الخصم القياسي في الولايات المتحدة.

في الشهر الماضي، بدا أن الأسواق الآجلة في قناة هيوستن للسفن تتوقع هذه النتيجة. في منتصف شهر فبراير، تعززت العقود الآجلة لشهر أبريل ومايو في مركز شرق تكساس إلى حوالي 20 سنتًا خلف السعر الآجل المقابل لهنري هب، اعتبارًا من أواخر مارس، اتسع انتشار السوق الآجل مع تداول شهري أبريل ومايو الآن بحوالي 32 سنتًا خلف هنري هب حيث يقوم السوق بتقييم إعادة التشغيل المتعثرة في فريبورت.

على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يكون استئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال في فريبورت أكبر إضافة منفردة لسوق الغاز الطبيعي المسال الدولي في العام 2023.

رهانات متزايدة على نمو الطلب النفطي .. الهند تقود الطفرة في الاستهلاك اليومي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد انخفاضات في نهاية الأسبوع الماضي مع مكاسب أسبوعية بسبب هدوء حالة الذعر التي كانت مصاحبة لاندلاع الأزمة المصرفية العالمية. ورجحوا أن يكون هناك تغيير يلوح في الأفق بالنسبة إلى الطلب على النفط، حيث من المقرر أن تتفوق الهند على الصين باعتبارها المحرك الأكثر أهمية للنمو العالمي وهو ما يبشر بتعاف قوي للطلب في العام الجاري بقيادة أسرع الاقتصادات العالمية نموا، بينما تتحول أغلبية العالم نحو مستقبل أكثر اخضرارا.

وأكدوا أن عدد السكان الضخم في الهند الذي من المحتمل أن يتجاوز بالفعل الصين يساعد على دعم النمو وزيادة الاستهلاك في مجال الطاقة، حيث من المتوقع أن يتأخر انتقال الهند من وسائل النقل التقليدية التي تعمل بالبنزين والديزل إلى الطاقة الجديدة في حين إن اعتماد الصين على المركبات الكهربائية يرتفع بشكل سريع.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش إيه لخدمات الطاقة «إن السوق النفطية تحت ضغوط واسعة ومتضادة التأثير، ما يرجح معه استمرار التقلبات السعرية، خاصة أن المخاوف من الأزمة المصرفية والركود العالمي تقلصت لكن لا تزال باقية، وفي المقابل يتعافى الطلب في الصين والهند بوتيرة قوية».

ورجح أن تقود الهند الطفرة في الاستهلاك اليومي من النفط الخام عالميا الذي قد يبلغ ثلاثة أضعاف مثيله في الصين في العقد المقبل، مشيرا إلى أن التجار والمنتجين يتطلعون إلى الاستفادة من نمو الطلب العالمي ويراهنون بقوة على النمو المتسارع في الهند بينما تتقلص المراهنات على الطلب الصيني خاصة بعد دعوة شركة البترول الوطنية الصينية وهي كبرى شركات التكرير أخيرا إلى بلوغ ذروة استهلاك النفط الصيني في عام 2030.

أما دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة « تكنيك جروب» الدولية فيرى أن آفاق نمو الطلب إيجابية، وهو ما ركزت عليه «أوبك» في أحدث تقاريرها الشهرية وهو ما يرجح نمو الأسعار خاصة، بينما تتطلع السوق إلى الاجتماع الوزاري للمراجعة والتقييم لاتفاق الإنتاج في 3 أبريل المقبل الذي على الأرجح سيوصي بالمضي قدما في خطة خفض الإنتاج بسبب مخاوف الركود الراهنة.

ونقل عن بيانات صادرة عن المجموعة المصرفية «سيتي جروب» التي تشير إلى أن انتعاش الطلب في الصين من عدة أعوام من القيود الخاصة بجائحة كورونا سيكون له دون شك مردود إيجابي واسع على الطلب في البلاد، ولا سيما أن أغلب التوقعات تشير إلى أن نمو الهند سيتجاوز الصين بدءا من 2026.

من ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة «إن كبار المنتجين يلتزمون الحذر في زيادة الإنتاج في ظل حالة عدم اليقين السائدة في السوق مع توقعات دولية بخسارة النفط الصخري الأمريكي ما يصل إلى 20 في المائة من نشاطه خلال العام المقبل إذا استمرت أسعار الطاقة عند المستويات الحالية، واستمرار تقلبات الأسعار وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي».

وأشار إلى أن مستوى الأسعار الحالي غير ملائم لعديد من شركات الطاقة خاصة في الولايات المتحدة التي تتجه إلى تقليص مزيد من الإنتاج، لأن ميزانياتها العمومية ليست قوية. لافتا إلى انخفاض عدد الحفارات للتنقيب عن النفط والغاز بنسبة 3 في المائة منذ بداية العام الجاري حيث يلتزم أكبر مستكشفي النفط الصخري بالحفاظ على نمو الإنتاج ثابتا وإعادة الأرباح للمساهمين.

وتشير ارفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية إلى أن تقييم شركات النفط والغاز صار صعبا في المرحلة الراهنة بعد انخفاض أسعار الغاز بنسبة 75 في المائة تقريبا خلال الأشهر السبعة الماضية، ما أدى إلى صعوبة اتفاق المشترين والبائعين على القيم الحقيقية للشركات، إضافة إلى ذلك فإن التباطؤ في عمليات الحفر يجعل من الصعب على الشركات توليد تدفق نقدي حر كبير الحجم.

وأشارت إلى انخفاض عدد منصات الحفر للتدفئة ووقود محطات الطاقة بنسبة 8 في المائة منذ أوائل سبتمبر الماضي، وذلك عندما وصل النشاط إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أعوام وفقا لبيانات شركة «بيكر هيوز» الأمريكية، مضيفة أن «الطلب يتلقى زخما كبيرا بسبب شهية الهند سريعة النمو للنفط الخام، ما يجعلها فرصة جذابة للتجار والمنتجين في الخارج على المدى الطويل، حيث إن اعتمادها على الوقود التقليدي من المرجح أن يستمر لفترة أطول».

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط الجمعة مع تراجع أسهم البنوك الأوروبية، بعد أن قالت جنيفر جرانهولم وزيرة الطاقة الأمريكية «إن إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي قد تستغرق أعواما، ما يقوض توقعات الطلب». وانخفض سعر خام برنت 92 سنتا أو 1.2 في المائة إلى 74.99 دولار للبرميل، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 70 سنتا أو 1 في المائة إلى 69.26 دولار للبرميل. وارتفع الخامان في الأسبوع الماضي بعد أن هدأت اضطرابات القطاع المصرفي. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.8 في المائة هذا الأسبوع، فيما صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي 3 في المائة، وسجل كلا الخامين أكبر انخفاض لهما منذ شهور في الأسبوع الماضي.

مشروع «أرامكو هواجين» يبدأ أعمال بناء مصفاة ومجمع بتروكيميائيات في الصين

الاقتصادية

تعتزم أرامكو السعودية وشركاؤها، مجموعة «نورينكو» ومجموعة«بانجين» الصناعية، بدء أعمال البناء في مصفاة متكاملة ضخمة ومجمع بتروكيميائيات في شمال شرق الصين. وتعمل شركة أرامكو هواجين للبتروكيميائيات، وهي مشروع مشترك بين أرامكو السعودية (30 في المائة) ومجموعة «نورينكو» (51 في المائة) ومجموعة «بانجين» الصناعية (19 في المائة)، على تطوير مشروع مجمع جرينفيلد، الذي سيشمل مصفاة بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل يوميا، ومعمل للبتروكيميائيات بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 1.65 مليون طن متري من الإيثيلين ومليوني طن متري من البارازايلين. ومن المقرر أن تبدأ أعمال البناء في الربع الثاني من 2023 بعد أن حصل المشروع على الموافقات الإدارية المطلوبة. ويتوقع أن يتم تشغيله بالكامل بحلول 2026. وستورد أرامكو السعودية ما يصل إلى 210 آلاف برميل يوميا من لقيم النفط الخام إلى المجمع الذي سيتم بناؤه في مدينة بانجين في مقاطعة لياونينج الصينية. من جهته، قال محمد القحطاني النائب التنفيذي للرئيس للتكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية، «سيدعم هذا المشروع المهم الطلب الصيني المتزايد على الوقود والمنتجات الكيميائية. كما أنه يمثل علامة فارقة في استراتيجيتنا للتوسع المستمر في الصين والمنطقة بشكل عام التي تعد محركا مهما بشكل متزايد للطلب العالمي على البتروكيميائيات». بدوره، قال زو وينشاو نائب المدير العام لمجموعة «نورينكو»، «تمثل هذه المصفاة الضخمة والمجمع البتروكيميائي مشروعا رئيسا لمجموعة نورينكو لتسهم من خلاله في تنفيذ وتحقيق التنمية المشتركة عبر مبادرة (الحزام والطريق) المتميزة، كما أنه يعزز إعادة الهيكلة الصناعية وقطاع النفط والبتروكيميائيات ليصبح أقوى وأفضل وأكبر. وسيؤدي المشروع دورا مهما في تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والمملكة، وتحقيق التنمية والازدهار لكليهما».

في حين ذكر جيا فاي رئيس مجلس إدارة ومجموعة «بانجين»، أن «لهذا المشروع أهمية كبيرة بالنسبة إلى بانجين من أجل تشجيع زيادة المواد الكيميائية والمنتجات المتخصصة، وتعزيز التكامل بين صناعة التكرير والكيميائيات. وهو مشروع له رمزيته لبانجين حيث يسعى إلى تسريع عملية تطوير قاعدة وطنية مهمة لصناعة البتروكيميائيات والكيميائيات الدقيقة».

«تسلا» تنتج 5 آلاف سيارة أسبوعيا من مصنعها الألماني .. نصف الهدف

الاقتصادية

أعلنت شركة تسلا الأمريكية لصناعة السيارات الكهربائية في تغريدة أمس، إنتاج خمسة آلاف سيارة أسبوعيا، وهو نصف هدفها لأول إنتاج في موقعها في ألمانيا.

ووفقا لـ«الألمانية» سيبلغ الإنتاج 250 ألف سيارة سنويا، في وقت تسعى فيه الشركة لإنتاج عشرة آلاف سيارة أسبوعيا، أو 500 ألف سيارة سنويا.

ويشار إلى أن «تسلا» تنتج سيارات كهربائية في موقع جرونهايده خارج برلين منذ نحو عام، وقالت سابقا إنها تنتج نحو أربعة آلاف سيارة أسبوعيا.

ويعمل في المصنع حاليا نحو عشرة آلاف شخص، ولكنها تعتزم التوسع، حيث تسعى لإنتاج مليون سيارة، على الرغم من أنه لم يتضح بعد متى قد يحدث ذلك.

ومع تزايد عدد السيارات الكهربائية، يزيد عدد الأعطال التي تسببها بطارية بدء التشغيل بقوة 12 فولتا، التي تلعب دورا رئيسا في ضمان تشغيل السيارة الكهربائية بطريقة صحيحة.

وبحسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أيه.دي.أيه.سي الألمانية العملاقة للسيارات، فإن مشكلات البطارية 12 فولتا ما زالت السبب الأكثر تكرارا لأعطال السيارات الكهربائية.

وقالت المنظمة «إن دوريات نجدة الطريق التابعة لها أصلحت خلال العام الماضي 52 ألف عطل سيارات في ألمانيا بما في ذلك السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة، مقابل 25 ألف عطل في العام السابق».

في الوقت نفسه، كان أكثر من 50 في المائة من الأعطال نتيجة لمشكلة في بطارية بدء التشغيل بقوة 12 فولتا. وتلعب هذه البطارية المساعدة دورا رئيسا في تشغيل كل المكونات الكهربائية في أي سيارة كهربائية، وبشكل خاص المكونات المطلوبة لضمان تشغيل أنظمة الأمان والسلامة في السيارة، بحسب «الألمانية». يذكر أنه يتم شحن البطارية ذات الـ12 فولتا في ظروف التشغيل العادية عبر محول كهربائي من البطارية الرئيسة التي تصل قوتها إلى 800 فولت، لكن الطاقة المطلوبة لعمل مختلف المكونات تتباين على نطاق واسع، وهذا يعني أن البطارية 12 فولتا تحتاج إلى تخزين احتياطي للكهرباء حتى تستطيع توفير الطاقة لكثير من المكونات.

ومن جهة أخرى، حققت شركات تصنيع سيارات الركاب ذات العلامات التجارية الصينية بداية جيدة في العام الجاري، حيث احتلت حصة سوقية أعلى، حسبما أظهرت أحدث البيانات الصناعية الصادرة عن الجمعية الصينية لمصنعي السيارات.

وفي فبراير الماضي، تم بيع 873 ألف سيارة ركاب تحمل علامة تجارية صينية، بزيادة نسبتها 15.2 في المائة على أساس شهري و37.3 في المائة على أساس سنوي، حسب البيانات.

وزادت الحصة السوقية لشركات تصنيع سيارات الركاب ذات العلامات المحلية إلى 52.8 في المائة في الشهر الماضي، بزيادة قدرها 10.1 نقطة مئوية عن العام الماضي.

وأظهرت البيانات أن مبيعات سيارات الركاب ذات العلامات التجارية الصينية وصلت إلى 1.63 مليون وحدة خلال شهري يناير وفبراير الماضيين، ما يمثل 52.3 في المائة من إجمالي مبيعات سيارات الركاب في البلاد، بزيادة قدرها 7.6 نقطة مئوية عن العام الماضي.

انخفاض الطلب على الوقود يهبط بأرباح «سينوبك» .. 9.64 مليار دولار في 2022

الاقتصادية

أعلنت شركة «سينوبك» الصينية، في بيان للبورصة أمس، انخفاض أرباحها في 2022، بسبب قيود كورونا، ما أدى إلى انخفاض الطلب على الوقود.

وسجلت شركة الصين للنفط والكيماويات «سينوبك»، صافي دخل قدره 66.2 مليار يوان «9.64 مليار دولار» في 2022، مقارنة بأرباح شبه قياسية بلغت 72 مليار يوان في 2021، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وأسفرت قيود سياسة «صفر-كوفيد» عن تراجع حركة المرور عبر الطرق البرية والجوية في الصين في 2022، ما ألحق الضرر بأداء وحدات التكرير والكيماويات الرائدة في الشركة.

وتعتزم «سينوبك» تخصيص 165.8 مليار يوان للاستثمارات الرأسمالية العام الجاري، بعد أن أعلنت تخصيص استثمارات رأسمالية بقيمة 189.1 مليار يوان في 2022.

وكانت الشركة قد استهدفت تخصيص استثمارات رأسمالية قياسية بقيمة 198 مليار يوان في 2022، كما ذكرت «بلومبيرج». ولتعويض زيادة تكلفة منشآت الحفر والبتروكيماويات، تضغط الشركة على السلطات لزيادة حصص التصدير للاستفادة من هوامش أرباح الديزل القوية في الخارج.

وارتفعت واردات الصين من النفط الروسي خلال الشهرين الأولين من العام الجاري 23.8 في المائة، إذ انتهز المشترون الفرصة لشراء الخام الروسي الذي يخضع للعقوبات بخصومات هائلة.

ووفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك، فإن إجمالي شحنات النفط من روسيا بلغ 15.68 مليون طن في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير)، أو 1.94 مليون برميل يوميا بعد أن كانت 1.57 مليون برميل يوميا في الفترة ذاتها 2022.

وكانت روسيا ثاني أكبر مورد نفط خام للصين في العام الماضي إذ بلغ حجم الشحنات 86.2 مليون طن، وفقا لـ»رويترز».

وأدت العقوبات الغربية وسقف الأسعار على النفط الخام الذي تشحنه روسيا بحرا بعد الحرب في أوكرانيا إلى الحد من مشتري الإمدادات الروسية من النفط، ما دفع روسيا إلى بيعه بخصومات هائلة وفقا لأسعار القياس العالمية.

وتعد الطاقة هي المصدر الرئيس للتبادل التجاري بين الصين وروسيا، حيث سرعت موسكو وبكين أيضا التقارب بينهما.

وقالت وكالة الطاقة الدولية «إن التراجع المتوقع لإنتاج النفط في روسيا يبدو غير مرجح، مع وصول إنتاج روسيا من الخام خلال العام الحالي إلى أكثر قليلا من 8.7 مليون برميل يوميا».

«المعادن الحرجة» تدفع العالم نحو صدام جيوسياسي

محمد طيفوري من الرباط

الاقتصادية

يتجه العالم نحو صراع جديد بين القوى الكبرى، لن يقل ضراوة عن الحروب من أجل السيطرة عن الموارد الطاقية التقليدية، فالتحديات التي تفرضها الأزمة المناخية من ناحية، ومتطلبات الثورة الرقمية بتقنياتها المتقدمة في مختلف مناحي الحياة المعاصرة من ناحية أخرى، تدفعان العالم نحو صدام جيوسياسي، بين دول تسعى إلى امتلاك الموارد الأساسية لكسب هذه الرهانات. بذلك تكون معالم تشكيل خريطة سياسية جديدة مسألة وقت فقط، في ظل توالي المؤشرات الدالة على صراع محتدم حول الموارد الجديدة. إذا كان الفحم أساس النشاط الاقتصادي في القرن الـ19، والنفط عماد الاقتصاد في القرن الـ20، فإن قائمة من المعادن «المعادن الحرجة»، تشكل قطب الرحى بالنسبة إلى الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، لمركزية هذه المعادن في تشييد أسس هذه الاقتصادات. فهي ما يقود قاطرة التوجه العالمي نحو الصناعات عالية الدقة للانتقال من الطاقة الملوثة نحو الطاقة النظيفة، وتحضر بقوة في السباق المحتدم من أجل السيطرة والاستحواذ على تكنولوجيا المستقبل، فضلا عن كونها النواة المحورية في صناعة الجيل الجديد من الأسلحة الحديثة والمتطورة. لكل ذلك، ترجح التوقعات أن تصبح «معادن المستقبل»، كما يصفها خبراء، على رأس أسباب اندلاع الحروب في القرن الحالي، فلا بديل عنها لضمان استمرارية الحياة فوق كوكب الأرض. فمن بطاريات السيارات الكهربائية إلى الألواح الشمسية، مرورا بأشباه الموصلات، المكون الأساسي في الأنظمة الدفاعية والأسلحة الإلكترونية، وليس انتهاء بإنتاج أجيال جديدة من الهواتف الذكية. يبقى حضور هذه المعادن أساسيا، لا باعتبارها مجرد عنصر من المدخلات الصناعية، إنما باعتبارها ثابتا من ثوابت الأمن القومي للدول. الانكشاف الاستراتيجي الأمريكي «المعدن الحرج»، وفق تعريف وزارة الداخلية الأمريكية، هو تلك المادة الحيوية للرفاهية الاقتصادية للاقتصادات الرئيسة والصاعدة في العالم، التي قد يكون توريدها معرضا للخطر، بسبب الندرة الجيولوجية أو القضايا الجيوسياسية أو السياسة التجارية أو عوامل أخرى. لذلك، وضعت الوزارة قبل خمسة أعوام قائمة احتوت على 35 معدنا، عدتها مهمة للأمن القومي الأمريكي، قبل أن تعززها بـ15 معدنا آخر، شباط (فبراير) الماضي، بناء على توصيات تقرير مجموعة «ماكنزي للاستشارات الاستراتيجية» الذي رصد 40 معدنا في قائمة المعادن اللازمة لحماية الأمن القومي الأمريكي.

على إثر تلك النتائج، أصدر الرئيس الأمريكي جو بايدن مرسوما يدعو فيه إلى مراجعة دقيقة لشبكات الإمداد بهذه المواد الأساسية. من جهته، أقر مجلس الشيوخ نصا يركز على أهمية استخراج المعادن الحرجة، في خطوة عدت تفاعلا مع تقارير متلاحقة داخل الولايات المتحدة، تحذر من خطوة التعاطي الرخو مع الموضوع. فالمقارنة التي وردت في تقرير تفيد بأن الولايات المتحدة، عام 1954 كانت تعتمد على الخارج لسد احتياجاتها من ثمانية معادن فقط، أما اليوم فقد ارتفع عدد المفقود منها محليا، بشكل شبه كامل، إلى 20 صنفا، وهو ما يضع البلاد في وضع غير مستقر، ويهدد تأمين مستقبل أكثر استدامة.

معطيات تضع البلاد، بحسب خبراء أمريكيين، موضع الانكشاف الاستراتيجي أمام دول معادية، والقصد هنا الصين تحديدا، لكونها المزود الأساسي لواشنطن والمعسكر الغربي بشكل عام بهذه المعادن الحرجة. حقيقة اليوم ليست بالأمر الجديد، فأول المؤشرات بشأن «المعادن الحرجة» يعود إلى أكثر من عقد من الزمن، حين قررت الحرب إيقاف الصين صادراتها من هذه المعادن إثر نزاع مع اليابان. قبل أن يتجدد، وبقوة أكبر، خلال ولاية الرئيس الأسبق دونالد ترمب، في عز فصول الحرب التجارية بين واشنطن وبكين، حين هددت هذه الأخيرة باستخدام هذه المعادن سلاحا ضد الأولى.

أدرك الأمريكيون أخيرا أنهم في مأزق صعب، فالأرقام تفيد بأنهم استقدموا من الصين 80 في المائة من هذه المعادن عام 2019. وبلغت النسبة 100 في المائة، العام الماضي، بشأن معدن الجرافيت المكون الأساسي لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية. أما دول الاتحاد الأوروبي، الحليف التقليدي لواشنطن، فقد استوردت كل شيء تقريبا، إذ وصلت النسبة إلى 98 في المائة. ما يجعل جبهات التنافس، من تكنولوجيا ودفاع وطاقة وغيرها، بين القوى الكبرى لريادة العالم تحت رحمة بكين. فالتوقعات تشير إلى تزايد الطلب على هذه المعادن الحيوية بنسبة 400 في المائة، برسم عام 2040، وبحلول منتصف القرن يصير لزاما إنتاج هذه المعادن بكمية أكثر مما أنتجته البشرية منذ فجر التاريخ.

تقلل قراءات من أهمية المعادن النادرة، اعتبارا لتواضع أرقامها قياسا ببقية الأسواق، فحجمها لم يتجاوز، عام 2019، ما قدره 1,15 مليار دولار في كل أنحاء العالم. قراءة يشوبها خلل كبير، لاستنادها فقط إلى الاستثمارات المباشرة، فيما قيمة المعادن الحقيقية في حجم وطبيعة السلع التي لا يمكن أن تصنع من دونها، فهي في مجال الطاقة مثلا في قلب الجهود المبذولة للتخلص من الكربون. وفي عالم التكنولوجيا يحتوي هاتف آيفون على ثمانية أنواع من تلك المعادن.

الاستحواذ الصيني الناعم، تثبت الأرقام بسط الصين سيطرتها على معادن المستقبل، لا بفعل هبات الموارد الطبيعية، بقدر ما يعزى الأمر إلى سياسة حكومية حولت المسألة إلى أولوية استراتيجية، تمثلت في السعي وراء احتياطيات هذه المعادن في عدد قليل من الدول، على غرار الكونغو، صاحبة 60 في المائة من إنتاج الكوبالت العالمي، وغينيا ذات نسبة 4/1 من احتياطي العالم من البوكسيت، المادة الخام في صنع الألمنيوم، إما بغرض امتلاك أصولها المعدنية في هذه الدول أو فقط إدماجها في السياسة الصناعية بعد تحولها إلى أكبر معمل تكرير في العالم.

وشكلت مبادرة الحزام والطريق آخر حلقات الصين في مسلسل الهيمنة على هذه المعادن المنتشرة في العالم، فمعدن الليثيوم الأساس في تكنولوجيا البطاريات والتخزين، ارتفع الإنتاج عالميا من 32 ألف طن عام 2015 إلى 95 ألفا عام 2018، منتشر في مثلث الليثيوم في أمريكا اللاتينية «الشيلي وبوليفيا والأرجنتين»، الذي ينخرط ضلعاه «الشيلي وبوليفيا» بقوة في المبادرة الصينية. في وقت تواجه فيه واشنطن اتهامات بتدبير انقلابات ضد الرئيس السابق إيفو مواليس، بعد عقده شراكات مع كل من روسيا والصين، ما جعل الإعلام هناك يتحدث عن «انقلاب الليثيوم».

هكذا باتت الصين المتحكم الأول في سلاسل توريد أغلب المعادن الحرجة في العالم، فلا مفر لأي دولة ترغب في حصة أو نصيب من هذه المعادن، من التوجه صوب بكين لنيل مطالبها. فنسب تكريرها تكاد تكون متقاربة، حيث تستحوذ على نسبة 66 في المائة من معدن الألمنيوم، وأكثر من 80 في المائة من معدن الليثيوم، و66 في المائة في تكرير الكوبالت، ونحو 80 في المائة من إنتاج وتكرير الجرافيت. فضلا عن احتكار كلي لمعادن مثل معدن السيزيوم، الموجود في ثلاثة مناجم فقط في العالم، كلها تقع تحت سيطرة بكين.

تعمل الصين بتؤدة وهدوء على تشكيل نظام عالمي بديل عن القائم حاليا، معتمدة دبلوماسية ناعمة قوامها أدوات أخرى غير العنف وقوة السلاح، من قبيل التعاون والشراكة والاستثمار في البنيات التحية. وما خطة الاستحواذ على المعادن الحرجة في العالم سوى مثال حي على ذلك. فلأول مرة، منذ زمن الثورة الصناعية، لم يعد الابتكار والإنتاج الصناعيان محصورين داخل دائرة اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

عاجلا غير آجل سيجد العالم بأسره، بما في ذلك المعسكر الغربي، نفسه في موضع التبعية للصين بخصوص هذه المعادن، فالتقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بالكاد يمكنها بنهاية عام 2025 أن تشرع أول شركة أمريكية في عملية تكرير لعدد محدود من المعادن، ما يجعل كفة الصين مرجحة في المقبل من الأعوام وربما حتى العقود.

بذلك يصبح كسب ثلاث جبهات للصراع الجيوسياسي، معركة الانتقال نحو الطاقة النظيفة والتفوق في المجالين التكنولوجي والعسكري ثم الصراع في الصناعات الفضائية، حكرا على ما تجود به معالم الصين من معادن، وهذا في حد ذاته مفارقة غريبة في زمن اشتداد التنافس والصدام ما بين التنين الصيني والنسر الأمريكي.

رئيس أرامكو: ندعم أمن الطاقة الصيني عبر 3 إستراتيجيات رئيسة

دينا قدري

الطاقة

أعلن الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية، أمين الناصر، أن شركة النفط العملاقة أكدت دعمها أمنَ الطاقة والتنمية على المدى الطويل في الصين.

وقال الناصر، أمام منتدى التنمية الصيني اليوم الأحد 26 مارس/آذار (2023)، إن الشركة لديها شراكات وتقنيات لخفض الانبعاثات مع الصين لإنتاج منتجات منخفضة الكربون.

كما أشار الناصر إلى أن التحول العالمي للطاقة في حاجة ماسّة إلى «بعض الواقعية والوضوح»، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن الموقع الرسمي لشركة أرامكو.

وشدد على أن رؤية أرامكو لمستقبل الطاقة، والطريق الأكثر واقعية للوصول إلى هناك، تتماشى بشكل وثيق مع نظرة الصين.

وقال: «نحن نتفق مع رأي الرئيس الصيني شي جين بينغ بأن مصادر الطاقة التقليدية وبدائلها يجب أن تعمل بالتوازي لعقود قادمة، كما نتفق على أن الصين لا تستطيع تحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ على حساب أمن الطاقة».

3 إستراتيجيات لدعم الصين

أوضح أمين الناصر أن شركة أرامكو تعمل على 3 إستراتيجيات رئيسة لدعم أولويات الطاقة والتنمية في الصين، مع وضع هذه الحقائق في الحسبان، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتتمثل الإستراتيجية الأولى في توسيع طاقة الشركة الإنتاجية من النفط بمقدار مليون برميل يوميًا إلى 13 مليون برميل بحلول عام 2027، ما سيعزز أمن الطاقة الصيني على المدى الطويل.

وقال: «لذلك، سيزيد إنتاجنا من الغاز بأكثر من 50٪ بحلول عام 2030، وهو ما ينبغي أن يطلق مليون برميل إضافية من النفط يوميًا للتصدير».

وتتمثّل الإستراتيجية الثانية في تقليل كثافة الكربون المنخفضة بالفعل لإنتاج النفط، وكذلك كثافة الميثان؛ فضلًا عن العمل على حلول مثل التقاط الكربون وتخزينه المتقدم وتقنيات الاقتصاد الدائري للكربون.

وأضاف: «علاوة على ذلك، أطلقنا مؤخرًا صندوقًا لاستدامة رأس المال الاستثماري بقيمة مليار ونصف مليار دولار للاستثمار في التقنيات المتقدمة التي ستساعدنا جميعًا على الاقتراب من مستقبل خالٍ من الانبعاثات».

بينما تهدف الإستراتيجية الثالثة في إضافة طاقة كربونية أقلّ إلى محفظة أعمال الشركة، وخاصةً الهيدروجين الأزرق والأمونيا الزرقاء والوقود الكهربائي ومصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تقييم الدخول إلى الغاز الطبيعي المسال.

مجالات استثمار أرامكو في الصين

أشار أمين الناصر إلى أن مساحة رأس المال الاستثماري في الصين توفر فرصًا استثمارية مهمة لتحفيز تطوير التكنولوجيا والابتكار المطلوب.

وفي الوقت نفسه، نظرًا لأنه من المحتمل أن تهيمن السيارات ذات المحركات التقليدية على الطرق لبعض الوقت، تطوّر شركة أرامكو السعودية محركات وأنظمة هجينة أكثر كفاءة بانبعاثات أقلّ.

وقال الناصر: «هذا هو السبب في أننا وقّعنا خطاب نوايا لأن نكون جزءًا من كيان جديد يجري إنشاؤه بواسطة شركتي جيلي ورينو».

كما تتشارك الشركة السعودية مع شركة باوشان للحديد والصلب «باوستيل» لإنتاج ألواح فولاذية في السعودية ذات بصمة كربونية أقلّ؛ نظرًا لأن تقليل الانبعاثات من القطاعات التي يصعب تخفيفها -مثل الصلب والألمنيوم والأسمنت والخرسانة- يُعدّ أمرًا ضروريًا للتنمية عالية الجودة في الصين. على نطاق أوسع، تعمل أرامكو على تطوير مواد متطورة وأكثر استدامة، مثل تلك التي تعتمد على البوليمرات والكربون لاستكمال المواد التقليدية، مع تقليل تكلفتها المرتفعة. وأطلقت الشركة السعودية أيضًا مركزًا جديدًا للتميز في التقنيات اللامعدنية، يسمى «نيكسيل»، في بكين.

وفي هذا الصدد، قال الناصر: «بعبارة أخرى، نريد أن نكون مصدرًا شاملًا للطاقة والمواد الكيميائية من أجل أمن الطاقة الصيني على المدى الطويل والتنمية عالية الجودة في الصين».

وشدد على أن هناك فرصة مربحة للجانبين لبناء قطاع متكامل رائد عالميًا في مجال التكرير والبتروكيماويات في الصين، مع التركيز بشكل خاص على التحويل العالي للسوائل مباشرة إلى مواد كيميائية.

علاقة السعودية بالصين «مزدهرة»

كان الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر، قد أعلن -في تصريحات سابقة- أن هناك مباحثات لشراكات كبيرة في الصين ستُعلَن خلال عام أو عامين.

وأوضح الناصر أن الطاقة الإنتاجية الفائضة تظل محدودة عند مليوني برميل يوميًا، في ظل ارتفاع الطلب على وقود الطائرات، وفتح السوق الصينية بعد رفع بكين لقيود القضاء على جائحة فيروس كورونا. وقال الرئيس التنفيذي لـ أرامكو: «هناك بوادر انتعاش للطلب العالمي على النفط، مع إعادة فتح اقتصاد الصين وازدياد حركة الطيران». كما شدد الناصر على أن علاقة المملكة بالصين تتّسم بالازدهار خلال السنوات الأخيرة، ما سمح لكلا البلدين بالتعاون في المشروعات التي تعزز النمو الاقتصادي.

وأشار إلى أن سوق النفط ستظل متوازنة على نحو مُحكم في المدى المتوسط، معربًا عن تفاؤله الحذِر إزاء التطورات التي تطرأ في الأسواق العالمية.

أنس الحجي: أوبك+ يتأثر بسوء بيانات النفط.. ما دور الشائعات؟

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن تحالف أوبك+، الذي تأسس عام 2016، تأثر بقوة بسوء حالة البيانات، التي بدأت تتدهور عام 2017. وأضاف الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها بعنوان «أسباب تدهور نوعية البيانات في أسواق النفط وآثاره في دول الخليج» على موقع تويتر-، أن روسيا ونيجيريا ودولًا أخرى أرادت أن تلعب اللعبة الأميركية الخاصة بتصنيف السوائل الغازية على أنها نفط، لزيادة أرقام الإنتاج في البيانات.

ولفت إلى أن النفط يُقاس من ناحية الكثافة بمقياس «إيه بي آي»، وهو اسم يرمز إلى معهد النفط الأميركي، ويُقاس بالدرجات، فكلما ارتفعت الدرجة خفّ النفط، وكلما انخفضت الدرجة زادت كثافته، فمثلًا خام غرب تكساس تبلغ درجته 39-40 حاليًا، في حين أن خام برنت في حدود 38 درجة.

وأوضح الحجي أن الخام العربي الخفيف 34 درجة، وهو أقرب إلى المتوسط، في حين أن النفط الروسي «خام الأورال» يُعد ثقيلًا، ودرجته في حدود 25، لافتًا إلى أنه عندما ثار الخلاف بين دول أوبك+ بشأن الحصة الإنتاجية تبنّت موسكو ونيجيريا السياسة الأميركية نفسها.

لعبة البيانات الأميركية

قال الدكتور أنس الحجي، إن روسيا ونيجيريا قالتا «بما أن أوبك+ يركز فقط على النفط الخام، وهو الأقل من 50 درجة بمقياس (إيه بي آي)، فنحن لدينا سوائل غازية كانت تُحسب ضمن الحصة الإنتاجية، والآن يجب ألا تُحسب». وأشار إلى أن هذه الخطوة أسفرت عن مشكلات كبيرة بالنسبة إلى تحالف أوبك+ فيما يتعلق بالبيانات، فمن يتابع إنتاج نيجيريا النفطي على مدى عدة سنوات يرى كيف أن الأرقام المعلنة تغيّرت فجأة خلال اجتماع واحد.

وتابع: «الذي حدث هو أن مستوى الإنتاج والأرقام المعلنة تغيّرت بسبب إعادة التعريف والتصنيف، والأمر نفسه حدث أيضًا مع روسيا، لذلك فإن المشكلة نفسها التي حدثت بالنسبة إلى النفط الصخري في الولايات المتحدة عام 2017، حدثت في المدة نفسها مع أوبك+».

وأوضح أن ما زاد الطين بلة فيما يخص زيادة سوء حالة البيانات المتعلقة بأسواق النفط، هو فرض العقوبات مجددًا على إيران خلال الربع الرابع من عام 2018، وكذلك فرض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب عقوبات على فنزويلا.

البيانات وغزو أوكرانيا

الآن -وفق مستشار تحرير منصة الطاقة- هناك الكثير من السفن المحملة بالنفط تأتي من إيران أو فنزويلا، ولا أحد يعرف عنها شيئًا إلا في حالة توافر إمكان تتبع هذه السفن بطرق مختلفة بعيدة عن الوسائل الإلكترونية، الأمر الذي قاد البيانات إلى مزيد من التدهور.

وقال الدكتور أنس الحجي -خلال حلقة «أنسيّات الطاقة»، على مساحات تويتر-، إن الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط من العام الماضي 2022 جاء ليزيد من عدد أسطول الناقلات النفطية المختفية في البحار التي لا يمكن متابعتها.

وأكد أن السوق النفطية السوداء الموجودة حاليًا هي الأكبر في تاريخ صناعة النفط، مع اختفاء كثير من السفن والناقلات غير معروفة الوجهات في البحار والمحيطات، ما جعل البيانات تسوء بصورة كبيرة.

وأضاف: «العالم يشهد الآن أزمة كبيرة تتعلق بالبيانات، لذلك علينا أن نحذّر التجار والطلاب والباحثين وننصحهم بضرورة التعامل بحذر مع البيانات المتعلقة بأسواق النفط، فليس كل من يتعامل مع البيانات قادرًا على الاستفادة منها، والحذر من أخطائها ومصادرها أمر في غاية الأهمية».

تدوير المعلومات والشائعات

أوضح خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن من ضمن المشكلات التي تعانيها سوق النفط -وهي مشكلة موجودة بالفعل في الصناعات الأخرى، ولكنها ظاهرة في صناعة النفط بصورة أكبر، كون تجارتها هي الأكبر عالميًا وتقدم دورًا أكبر- هي أزمة تدوير المعلومات.

وعن كيفية تدوير المعلومات، قال الحجي إنه أحيانًا تكون هناك شائعة أو مصدر واحد لمعلومة، وفي الأصل يعرف الخبراء أن هذه الشائعة غير صحيحة، مثلما أعلنت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن السعودية ستزيد إنتاجها النفطي 500 ألف برميل يوميًا بدلًا من التخفيض.

ولفت إلى أن هذه الشائعة تسبّبت في انخفاض أسعار النفط 5 دولارات في صباح يوم إطلاقها، والأزمة أن الخبر خلال ساعة أو ساعتين انتشر في جميع وسائل الإعلام العالمية، قبل أن ينتقل إلى وسائل التواصل الاجتماعي وينتشر بصورة كبيرة، حتى ضاع مصدر الشائعة الأصلي.

وتابع: «الخبر انتشر إلى وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وصار يصل إلى المتلقي عبر أكثر من جهة حتى أصبح يحاصره، ويكاد يكون خبرًا مؤكدًا بحجة كثرة المصادر، ولكن الحقيقة أن المصادر ليست كثيرة، وإنما هو مصدر واحد، ونقل عنه الباقون الشائعة».

وقال الحجي إن القصص من هذا النوع تكررت كثيرًا، وآخرها كان الأسبوع الماضي عندما نشرت «وول ستريت جورنال» -أيضًا- خبرًا عن دراسة الإمارات داخليًا الانسحاب من أوبك وتحالف أوبك+، وهو الخبر الذي انتشر قبل فتح السوق الأميركية، بصورة سريعة وكبيرة.

وأضاف: «من جانبنا أبلغنا عملاءنا أن هذا الخبر غير صحيح، إذ استفادوا استفادة كبيرة من هذا النفي، ولكن المشكلة أن من دخلوا مكاتبهم بعد انتشار الخبر بدؤوا بدورهم ينشرونه ويناقشونه، والخبر في الأساس ليس له أي أثر، ومصدره واحد فقط».

إنتاج سيارة كهربائية عربية يسابق «كوب 28»

الشرق الأوسط

بحثت مصر والإمارات والأردن والبحرين، توطين تكنولوجيا إنتاج سيارات كهربائية مشتركة، بمكونات محلية من خلال الموارد المتاحة في هذه الدول.

وناقش مسؤولون من الدول الأربع، مصادر التمويل، وأسلوب إدارة المشروع الطموح، والمخطط الزمني، ومراحل التصنيع، آملين في ظهور أول سيارة كهربائية عربية خلال فعاليات «كوب 28»، الذي من المقرر أن تستضيفه الإمارات بنهاية العام الجاري.

جاء هذا في إطار اجتماعات اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية بين الدول الأربع، التي عقدت بالقاهرة على مدار 3 أيام، في مقر رئاسة الهيئة العربية للتصنيع، لتعزيز الشراكة، واستغلال الإمكانات والطاقات المتاحة في الدول الأربع، للوصول إلى التكامل في كافة المجالات الصناعية.

وقد أكد مختار عبد اللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع في مصر، على أهمية تعزيز التعاون مع الدول العربية، واستغلال القدرات التصنيعية الوطنية لتعميق وزيادة نسب التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا، لافتاً إلى أهمية تحقيق التكامل الصناعي العربي وزيادة القيمة المضافة، والحد من الاستيراد، بما يسهم في تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية الصناعية للدول العربية، وزيادة فرص ومجالات التصدير.

أشار عبد اللطيف خلال المباحثات إلى أهمية «سرعة الانتهاء من الإجراءات التنفيذية لإنتاج السيارة الكهربائية العربية المشتركة للاشتراك في مؤتمر المناخ COP28 بدولة الإمارات العربية المتحدة، واستكمال مراحل الإنتاج لتغطية احتياجات الدول العربية من هذه السيارات صديقة البيئة».

وأضاف أن «الهيئة العربية للتصنيع لا تزال تتمتع بالصفة الدولية»، وتتطلع لتعزيز الشراكة بينها وبين الأشقاء بالدول العربية من خلال «وضع كافة إمكاناتها التصنيعية المتطورة لخدمة وتلبية ما تقوم به اللجنة من دراسات وخطط للوصول لنهضة صناعية عربية شاملة، وفقاً لأحدث آليات الثورة الصناعية الرابعة».

وفي إطار هذه المباحثات، عقدت اللجنة بمقر الشركة العربية الأميركية للسيارات AAV التابعة للهيئة العربية للتصنيع في مصر، اجتماعاً مع أسامة عبد العليم رئيس مجلس إدارة الشركة، حيث تم التشاور بين أعضاء اللجنة فيما يخص إنتاج السيارة الكهربائية العربية، كما تم عرض الإمكانات المتاحة بالدول الأربع، التي يمكن أن تسهم في الوصول إلى إنتاج سيارة كهربائية عربية بإمكانات وطاقات وبتصميم وفكر عربي.

وفي هذا السياق، تمت مناقشة مصادر التمويل وأسلوب إدارة المشروع والمخطط الزمني ومراحل التصنيع بكل دولة من دول التحالف والشركات المشاركة في إنتاج السيارة، والخطوات التي تقوم بها كل شركة في المراحل المختلفة للتصنيع، ونسب مشاركة هذه الشركات في العملية الإنتاجية. وقد حرصت اللجنة العليا للشراكة الصناعية التكاملية بين مصر والإمارات والأردن والبحرين، على تفقد خطوط إنتاج شركة AAV، حيث أشادت بتطور خطوط الإنتاج والإمكانات التكنولوجية المتاحة بالشركة.

وفي سياق متصل، قامت اللجنة بإجراء عدة زيارات لعدد من مصانع وشركات الهيئة العربية للتصنيع، وعدد من شركات القطاع الخاص العاملة في مجال الصناعات المغذية للسيارات بالسوق المصرية، للتعرف على طبيعة عملها، وللوصول إلى تحقيق التقدم الصناعي المتكامل والمنشود للدول العربية.

وأشار عبد اللطيف إلى أن «الهيئة تمثل قاطرة الصناعة المصرية، وتسهم في شتى مجالات النهضة الصناعية، وفقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة 2030»، لافتاً إلى اهتمام الهيئة العربية للتصنيع بربط البحث العلمي بالصناعة، وتحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات مبتكرة، تمثل حلولاً علمية لمشكلات وتحديات مجتمعية؛ ما يحقق الاقتصاد القائم على المعرفة، وتوطين الصناعة.

شكراً